S/2023/605

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
18 August 2023
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة 16 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من سلطات بلدي، يشرفني أن أحيل إليكم رسالة مؤرخة 15 آب/أغسطس 2023 تطلب فيها حكومة جمهورية مالي رفع نظام الجزاءات المفروض على مالي، بعدم تجديد التدابير المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن 2374 (2017) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها وتعميمهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) كانيسون **كوليبالي**
القائم بالأعمال بالنيابة

240823 240823 23-16018 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة 16 آب/أغسطس 2023 الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لمالي لدى الأمم المتحدة

في الرسالة المؤرخة 9 آب/أغسطس 2017، دعوتُ مجلس الأمن إلى إنشاء نظام جزاءات ضد المسؤولين عن عرقلة تنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

وكان مبرر هذا الطلب المقدَّم من حكومة جمهورية مالي، في ذلك الوقت، هو استئناف الأعمال العدائية بين تنسيقية الحركات الأزوادية وائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة، الموقِّعَين على الاتفاق، في انتهاك لوقف إطلاق النار.

وقد استجاب مجلس الأمن لهذا الطلب باتخاذه القرار 2374 (2017) في 5 أيلول/سبتمبر 2017.

واليوم، وبعد مرور ست سنوات على إنشاء نظام الجزاءات المتعلق بمالي المذكور، يتضح من تقييم موضوعي لتطور عملية السلام أن السبب الذي كان يقف وراء طلب مالي إنشاء هذه الآلية لم يعد قائمًا. فقد انتهت الأعمال العدائية بين الحركات الموقِّعة على الاتفاق فعلا.

وعلاوة على ذلك، دأبت حكومة مالي على التنديد بعدم تعاون فريق الخبراء المنشأ لدعم لجنة الجزاءات، وبعدم امتثاله للولاية التي أوكلت له، وبإعداد تقارير عدائية ومتحيزة.

ويتناقض هذا النهج المؤسف الذي يتبعه فريق الخبراء مع استعداد السلطات المالية المستمر للتعاون مع الآليات القائمة، إلى درجة حشد الإدارات الوطنية لهذا الغرض مما يصرفها عن دورها الأساسي المتمثل في تقديم خدمات عامة لسكان مالي.

وبناء على ما تقدم، تطلب حكومة جمهورية مالي رفع نظام الجزاءات المتعلق بمالي، بعدم تجديد التدابير المنصوص عليها في القرار 2374 (2017).

وتكرر حكومة جمهورية مالي، بقيادة العقيد أسيمي غويتا، رئيس المرحلة الانتقالية ورئيس الدولة، تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن عملية الجزائر.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة وتعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عبد الله **ديوب**
وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية مالي